

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/47
25 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٤١٩ المعقودة يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي"، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن في التقرير الشفوي لبعثة تقصي الحقائق التي أوفدها إلى بوروندي والتي زارت بوجومبورا يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وفي المعلومات اللاحقة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة. ويحيط المجلس علما بما ورد فيها من ملاحظات وتوصيات.

"ويرحب مجلس الأمن بالمفاوضات الجارية في بوروندي والرامية إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن الخلافة الرئاسية، والتغلب على الأزمة الدستورية القائمة منذ وقت طويل، وإقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة في البلد. ويحث المجلس جميع الأطراف في هذه المفاوضات على إبداء أكبر قدر ممكن من الإرادة السياسية للإسراع بتسوية الخلافات القائمة، وإلى بذل قصارى الجهود لتحقيق هذا الهدف بحلول الموعد المقرر وهو ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤.

"ويتابع مجلس الأمن عن كثب المفاوضات الجارية ويشجب محاولات أي طرف لعرقلة التقدم نحو التسوية السياسية اللازمة للاستقرار في البلد ولمنع اندلاع أعمال العنف.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد إدانته لتلك العناصر المتطرفة التي تحاول تقويض المصالحة الوطنية. ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف في بوروندي أن ترفض أي حل غير ديمقراطي أو متطرف في تسوية خلافاتها السياسية.

"ويعتبر مجلس الأمن أن عدم الوقوع تحت طائلة العدالة من أخطر المشاكل التي تسهم في تدهور الحالة الأمنية في بوروندي. ولهذا السبب، فهو يولي الأهمية لتعزيز النظام القضائي الوطني. كما يولي المجلس أهمية لوزع مراقبين مدنيين في بوروندي يكونون مسؤولين عن الإشراف على تهيئة بيئة أكثر أمنا.

"ويشعر مجلس الأمن بالجزع للحجم الكبير الذي بلغته الأزمة الانسانية في بوروندي. ويساوره القلق بسبب الهجمات التي حدثت مؤخرا على أجانب في بوروندي، من بينهم أشخاص

يقومون بعمليات الإغاثة الانسانية أو ينتمون إلى السلك الدبلوماسي. وهو يدعو السلطات وجميع الأطراف في بوروندي إلى توفير السلامة والأمن لجميع الأفراد الدوليين المشتركين في جهود الإغاثة وغيرهم من الأفراد الدوليين.

"ويشجع المجلس الأمين العام على الاستمرار في استعراض سبل ووسائل استعمال الموارد المتاحة لمواصلة وتحسين الجهود الإنسانية الدولية في بوروندي وتعزيز المصالحة الوطنية هناك. ويشجع كذلك منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق إجراء الاتصالات السياسية.

"ويثني مجلس الأمن على الأمين العام وممثله الخاص في بوروندي وعلى المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين لجهودهم التي لا تكل، كل في نطاق اختصاصه، للاسهام في حل مشاكل ذلك البلد السياسية والانسانية وغيرها.

"وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره الفعلي".

— — — — —